



عقد فتح حساب تداول أوراق مالية

.....	: اسم العميل
.....	: رقم مباشر
.....	: رقم مسلسل مباشر
.....	: الموظف المسئول
.....	: رقم الحفظ
.....	: المراقب الداخلي

نموذج بيانات الأشخاص الطبيعيين

يملأ بواسطة مباشر		اسم العميل : تاريخ الميلاد / / - الجنسية : رقم قومي : جواز سفر للأجانب : صادر من : بتاريخ / / سارى حتى / /		
رقم كود البورصة الموحد : رقم كود التداول من خلال مباشر :				
المحمول	التليفون	عنوان المنزل : البريد الإلكتروني :		<input type="checkbox"/> حدد عنوان المراسلات <input type="checkbox"/>
جهة العمل : المنصب : عدد سنوات الوظيفة :		معلومات عن العمل		
<input type="checkbox"/> أى من الطرق السابقة		<input type="checkbox"/> تليفون <input type="checkbox"/> فاكس <input type="checkbox"/> تداول إلكترونى <input type="checkbox"/> بريد <input type="checkbox"/> باليد		طريقة تلقى الأوامر
<input type="checkbox"/> أى من الطرق السابقة		<input type="checkbox"/> بريد إلكترونى <input type="checkbox"/> فاكس <input type="checkbox"/> تليفون		طريقة إخطار العميل
<input type="checkbox"/> حفظ المراسلات بالشركة		<input type="checkbox"/> سنوى <input type="checkbox"/> ربع سنوى <input type="checkbox"/> شهرى		إرسال كشف الحساب
<input type="checkbox"/> أى من الطرق السابقة		<input type="checkbox"/> بريد إلكترونى <input type="checkbox"/> بريد <input type="checkbox"/> فاكس		طريقة إرسال كشف الحساب
رقم الحساب :		اسم البنك :		
رقم الحساب :		اسم البنك :		
برجاء ملء النموذج المرفق الخاص باستعلام البنك والتوقيع عليه				
صلته بصاحب الحساب	سند الوكالة	الرقم القومى	التليفون	الاسم
<input type="checkbox"/> حدود التوكيل <input type="checkbox"/> إصدار أوامر بيع أو شراء <input type="checkbox"/> استلام وتسليم أوراق مالية وأموال (برجاء استكمال قائمة التوقيعات المرفقة)				
توقيع الوكيل		توقيع العميل		
تم توقيع العقد بالكامل أمامى وتحت مسئوليتى		اسم الموظف المسئول :		
توقيع الموظف		التاريخ		
		يملأ بواسطة مباشر		

نموذج تعارف العميل تطبيقاً لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) (Foreign Account Tax Compliance Act) تملاً بواسطة الأشخاص الطبيعيين		اسم العميل : تاريخ الميلاد / / - الجنسية : رقم قومي : جواز سفر للأجانب : صادر من : بتاريخ / / سارى حتى / /	
المحمول	التليفون	عنوان المنزل :	<input type="checkbox"/>
		البريد الإلكتروني :	<input type="checkbox"/>
عدد سنوات الوظيفة : المنصب :		جهة العمل :	معلومات عن العمل
<input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/> نعم		هل تحمل جنسيات أخرى ؟ إذا كان الجواب بنعم رجاء ذكر تلك الجنسيات تفصيلاً : -1 -2 -3 -4 (أخرى تذكر)	
<input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/> نعم		هل أنت شخص خاضع لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) ؟ (تم تعريف العميل من هو الشخص الأمريكي طبقاً لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) وللمزيد يرجى مراجعة مستشار ضرائب أمريكية) <input type="checkbox"/> هل تحمل جواز سفر أمريكي <input type="checkbox"/> مقيم بصفة دائمة (حامل البطاقة الخضراء) <input type="checkbox"/> مقيم بصفة مؤقتة على فترات <input type="checkbox"/> هل تتعامل مع مصلحة الضرائب الأمريكية جواز رقم : بطاقة رقم : بطاقة رقم :	
<input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/> نعم		هل لديك محل إقامة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ؟ إذا كان الجواب بنعم أذكره تفصيلاً : -1 -2	
<input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/> نعم		هل لديك رقم هاتف داخل الولايات المتحدة الأمريكية ؟ إذا كان الجواب بنعم أذكره تفصيلاً : -1 -2	
إقرار أقر بصفتي الشخصية / بصفتي ولى على القاصر بأن كافة البيانات أعلاه صحيحة وكاملة وأنتى المستفيد من هذا الحساب ، وأقر بأنه فى حالة خضوعنا لأحكام قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA فإنني أقر بصحة البيانات والمعلومات المقدمة منا ، كما أصرح للشركة بالإفصاح عن أية بيانات أو معلومات خاصة بحساباتي النقدية والأدوات المالية لدى الشركة مع أي جهة ذات صلة بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA سواء كانت تلك الجهة محلية أو خارجية مع التصريح لتلك الجهة بتبادل تلك المعلومات مع أطراف أخرى لأغراض تطبيق هذا القانون. كما نتعهد بتحديث البيانات بكل ما يطرأ عليها من تغيير ، وذلك دون أدنى مسؤولية على الشركة من أي نوع فى أي مما ذكر ، وهذا الإقرار نهائي وغير قابل للإلغاء أو التعديل.			
توقيع العميل :		التاريخ :	

نموذج بيانات الأشخاص الاعتباريون

يملأ بواسطة مباشر		اسم العميل :	
رقم كود البورصة الموحد :		رقم القيد بالسجل التجارى :	
رقم كود التداول من خلال مباشر :		تاريخ القيد بالسجل التجارى :	
		صادر بتاريخ / /	
البريد الإلكتروني	تليفاكس	المركز الرئيسى	عنوان المراسلات
.....	محمول
.....
طبيعة النشاط		
طريقة تلقى الأوامر			<input type="checkbox"/> تليفون <input type="checkbox"/> فاكس <input type="checkbox"/> تداول إلكترونى <input type="checkbox"/> بريد <input type="checkbox"/> باليد <input type="checkbox"/> أى من الطرق السابقة
طريقة إخطار العميل			<input type="checkbox"/> تليفون <input type="checkbox"/> فاكس <input type="checkbox"/> بريد إلكترونى <input type="checkbox"/> بريد <input type="checkbox"/> رسالة محمول <input type="checkbox"/> أى من الطرق السابقة
إرسال كشف الحساب			<input type="checkbox"/> شهرى <input type="checkbox"/> ربع سنوى <input type="checkbox"/> سنوى <input type="checkbox"/> حفظ المراسلات بالشركة
طريقة إرسال كشف الحساب			<input type="checkbox"/> فاكس <input type="checkbox"/> بريد <input type="checkbox"/> بريد إلكترونى <input type="checkbox"/> أى من الطرق السابقة
اسم البنك :		رقم الحساب :	
اسم البنك :		رقم الحساب :	
اسم البنك :		رقم الحساب :	
البنوك التى يتعامل معها العميل ويمكن الرجوع إليها			
برجاء ملاء النموذج المرفق الخاص باستعلام البنك والتوقيع عليه			
الاسم	التليفون	الرقم القومى	سند الوكالة
صاحبه بصاحب الحساب			
أسماء الأشخاص المفوضون بالتعامل بالنيابة عن العميل صاحب الحساب			
حدود التوكيل / التفويض	إصدار أوامر بيع أو شراء	استلام وتسليم أوراق مالية وأموال	برجاء استكمال قائمة التوقيعات المرفقة)
أقر بصحة البيانات الواردة عليه وتحت مسئوليتى	توقيع المفوض بفتح الحساب	منصب المفوض بفتح الحساب :
يملأ بواسطة مباشر	اسم الموظف المسئول :	تم توقيع العقد بالكامل أمامى وتحت مسئوليتى
	التاريخ	توقيع الموظف

نموذج تعارف العميل تطبيقاً لقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية (FATCA) (Foreign Account Tax Compliance Act) تملاً بواسطة الأشخاص الاعتبارية		اسم العميل : رقم القيد بالسجل التجارى : مكتب : تاريخ القيد بالسجل التجارى : صادر بتاريخ / /	
البريد الإلكتروني	تليفاكس	المركز الرئيسي	عنوان المراسلات
.....	محمول
.....			طبيعة النشاط
هل الشركة لديها GIIN لدى مصلحة الضرائب الأمريكية IRS (Internal Revenue Service) ؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا إذا كان الجواب بنعم رجا ذكره تفصيلياً :			
هل الشركة أمريكية مسجلة أو تم تأسيسها في الولايات المتحدة ؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا			
هل هناك شركات - مؤسسات أمريكية تمتلك بشكل منفرد أو مجمع هي أو أي شركات أو مؤسسات مرتبطة بها نسبة تجاوز 10 % من رأس مال الشركة ؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا إذا كان الجواب بنعم رجا استيفاء التالي :			
الاسم	صلة القرابة	اسم الشركة	المنصب
.....
هل هناك شخص أمريكي يمتلك هو والمجموعة المرتبطة به نسبة تجاوز 10 % من رأسمال الشركة ؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا			
الاسم	صلة القرابة	اسم الشركة	المنصب
.....
هل هناك سبق للشركة أن قامت باعطاء تعليمات ثابتة بتحويل أي مبالغ الى حساب في الولايات المتحدة ؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا			
هل للشركة رقم هاتف أو سبق لها أن فوضت أو وكلت اشخاصا لديهم عناوين داخل الولايات المتحدة ؟ <input type="checkbox"/> نعم <input type="checkbox"/> لا			
إقرار			
نقر بأن كافة البيانات أعلاه صحيحة وكاملة ، ونقر بأننا في حالة خضوعنا لأحكام قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA بصحة البيانات والمعلومات المقدمة منا ، كما نصرح للشركة بالإفصاح عن أية بيانات أو معلومات خاصة بحساباتي النقدية والأدوات المالية لدى الشركة مع أي جهة ذات صلة بتنفيذ قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA سواء كانت تلك الجهة محلية أو خارجية مع التصريح لتلك الجهة بتبادل تلك المعلومات مع أطراف أخرى لأغراض تطبيق هذا القانون. كما نتعهد بتحديث البيانات بكل ما يطرأ عليها من تغيير ، وذلك دون أدنى مسؤولية على الشركة من أي نوع في أي مما ذكر ، كما نقر أنه في حال إجراء تغيير في ملكية الشركة أو إجراءات تسجيل الشركة قد تؤدي إلى وجود شريك أمريكي الجنسية يمتلك حصة تتجاوز 10 % من رأسمال الشركة أو في حال تغيير كيان الشركة لتصبح شركة / مؤسسة أمريكية سنقوم باخطار الشركة فوراً وذلك امتثالاً لأحكام قانون الامتثال الضريبي على الحسابات الأجنبية FATCA وتعديلاته ، وهذا الإقرار نهائي وغير قابل للإلغاء أو التعديل.			
توقيع المفوض بفتح الحساب :	منصب المفوض بفتح الحساب :	التاريخ :	

بيانات تكميلية خاصة بالعميل

تملاً بواسطة الأفراد والأشخاص الاعتبارية

هل تعمل أو أي أحد من أقاربك حتى الدرجة الثانية أو أي من المفوضين على هذا الحساب لدى أي شركة أو مؤسسة تعمل في مجال الأوراق المالية؟				
<input type="checkbox"/> نعم		<input type="checkbox"/> لا		
إذا كان الجواب بنعم رجاء استيفاء التالي :				
الاسم	صلة القرابة	اسم الشركة	المنصب	
هل تشغل أو أي أحد من أقاربك حتى الدرجة الثانية أو أي من المفوضين على هذا الحساب عضوية مجلس إدارة إحدى الشركات التي يتم التعامل عليها في بورصة الأوراق المالية أو تملك نسبة مساهمة (أكثر من 5%) فيها وقت التوقيع على هذا العقد؟				
<input type="checkbox"/> نعم		<input type="checkbox"/> لا		
إذا كان الجواب بنعم رجاء استيفاء التالي :				
الاسم	صلة القرابة	اسم الشركة	المنصب	نسبة الملكية
ما هي جهة الحفظ التي يرغب العميل التعامل معها ؟				
-1 -2 -3				
هل تفوض الشركة في تحصيل الكوبونات الخاصة بك ؟				
<input type="checkbox"/> نعم		<input type="checkbox"/> لا		
هل ترغب في أن تقوم الشركة بتداول أوراق مالية أجنبية لصالحك ؟				
<input type="checkbox"/> نعم		<input type="checkbox"/> لا		
هل أنت شخص أمريكي وفقاً لقانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) ؟				
<input type="checkbox"/> نعم		<input type="checkbox"/> لا		
في حالة الإجابة بنعم هل ترغب في الإفصاح عن حساباتك للسلطات المختصة ؟				
<input type="checkbox"/> نعم		<input type="checkbox"/> لا		
أقر بصحة البيانات الواردة عاليه وتحت مسؤوليتي		توقيع العميل		

نموذج تعارف العميل

هل يتعامل العميل في سوق الأوراق المالية من خلال شركة أخرى ؟	
<input type="checkbox"/> نعم	<input type="checkbox"/> لا
ما هي درجة معرفة العميل بنشاط الاستثمار في مجال الأوراق المالية ؟	
<input type="checkbox"/> معرفة بسيطة جدا	<input type="checkbox"/> معرفة أساسية
ما هو الهدف الاستثماري للعميل ؟	
<input type="checkbox"/> عائد دوري	<input type="checkbox"/> أرباح رأسمالية قصيرة الأجل (مضاربة)
<input type="checkbox"/> أرباح رأسمالية طويلة الأجل	
هل يواجه العميل صعوبات في إضافة استثمارات جديدة لمحفظته الاستثمارية ؟	
<input type="checkbox"/> نعم	<input type="checkbox"/> لا
ما هو الهدف الزمني المخطط لتحقيق الأهداف الاستثمارية للعميل ؟	
<input type="checkbox"/> صفر-3 سنوات	<input type="checkbox"/> قصيرة الأجل (3-5)
<input type="checkbox"/> متوسطة الأجل (5-10 سنوات)	<input type="checkbox"/> طويلة الأجل (10 سنوات فأكثر)
ما هو درجة تقبل العميل للتقلبات قصيرة الأجل في أسعار الأوراق المالية المتداولة بالسوق ؟	
<input type="checkbox"/> لا يقبل تقلبات السوق	<input type="checkbox"/> يقبلها بدرجة معقولة
<input type="checkbox"/> يقبلها بدرجة كبيرة	<input type="checkbox"/> يقبلها بصورة مطلقة
هل يملك العميل مصادر دخل أخرى لمواجهة النفقات المعيشية الطارئة غير المتوقعة ؟	
<input type="checkbox"/> نعم	<input type="checkbox"/> لا
هل يتوقع العميل زيادة في دخله السنوي خلال الخمس سنوات القادمة ؟	
<input type="checkbox"/> نعم	<input type="checkbox"/> لا
ما هو عدد أفراد أسرة العميل ؟ (لحساب الشخص الطبيعي)	
<input type="checkbox"/> صفر - 2 فرد	<input type="checkbox"/> 3 - 5 أفراد
<input type="checkbox"/> 5 أفراد فأكثر	
ما هو حجم المحفظة المتوقع تكوينها خلال المدى الزمني الذي يحقق الأهداف الاستثمارية للعميل ؟	
<input type="checkbox"/> أقل من 50,000 جنيه	<input type="checkbox"/> 50,000 - 99,999 جنيه
<input type="checkbox"/> 100,000 - 500,000 جنيه	<input type="checkbox"/> 500,000 جنيه فأكثر
أقر بصحة البيانات الواردة عليه وتحت مسؤوليتي	توقيع العميل :

شروط العقد

إنه في يوم : الموافق / /

تم الاتفاق بين كل من

أولاً : شركة مباشر انترناشيونال لتداول الأوراق المالية (ش.م.م) منشأة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وحاصلة على ترخيص مزاولة نشاط من هيئة سوق المال رقم 421 ، والكائن مقرها في 22 شارع أنور المفتى – مبنى طيبة 2000 الإدارى – مدينة نصر - القاهرة .

ويمثلها في هذا الاتفاق السيد / بصفته

ويشار إليها في هذا العقد بـ (الشركة) أو (الطرف الأول)

ثانياً : السيد / شركة

(الثابت البيانات طبقاً لنموذج البيانات) ، ويشار إليه في هذا العقد بـ (العميل) أو (الطرف الثانى)

تمهيد

حيث أن الطرف الأول من الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الوساطة فى الأوراق المالية . وحيث أن العميل – الطرف الثانى – يرغب فى التعامل فى الأوراق المالية بواسطة الطرف الأول . كما يرغب العميل فى الاستفادة من الخدمات الإضافية التى يقدمها الطرف الأول من بحوث ودراسات استثمارية وتحصيل الكوبونات والاكنتابات وتسجيل الأسهم وسداد الأقساط المستحقة عليها ، وكذلك تحويل الشهادات إلى صكوك . وحيث أقر الطرفان بأهليتهما القانونية وصلاحيتهما لإبرام هذا العقد ، فقد اتفقا على ما يلى :

البند الأول : حكم التمهيد والنماذج المرفقة

يعتبر كل من التمهيد السابق والمعلومات الشخصية والتكميلية الواردة فى النماذج المرفقة مع هذا العقد جزءاً منه ويكملان بعضهما البعض .

البند الثانى : التزامات وواجبات وإقرارات العميل

- 1- يقوم العميل بإصدار أوامر شراء وبيع أوراق مالية للطرف الأول سواء باليد أو عن طريق الفاكس أو التداول الإلكتروني ، كما يجوز تلقى الأوامر تليفونياً أو بالبريد الإلكتروني – طبقاً لموافقة الهيئة على قيام الشركة بذلك - وتسجيلها بمعرفة الطرف الأول على نظام التسجيل الهاتفى ودفتر الأوامر بالشركة ، وذلك طبقاً للنماذج والضمانات التى تعتمدها الهيئة لتلقى الأوامر تليفونياً أو بالبريد الإلكتروني والتى ستراعى الإجراءات المحددة لاحقاً فى هذا العقد .
- 2- يلتزم العميل بالأمر متى صدر منه أو ممن هو صاحب الصفة فى تمثيله إلى أن تنتهى مدة صلاحية الأمر أو أن يتم إخطار الطرف الأول بإلغائه قبل التنفيذ .
- 3- يلتزم العميل قبل الطرف الأول بسداد قيمة عمليات الشراء ، وكذلك عمولات البيع والشراء ، بالإضافة إلى الخدمات والمصروفات الأخرى – وفقاً للجدول المرفق ، والذى يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ويقوم الطرف الأول بخصم هذه المصروفات من حساب العميل دون الرجوع إليه .
- 4- تعتبر الفاتورة الصادرة من الطرف الأول إلى العميل بمثابة الدليل المعتمد للتنفيذ وتكون واجبة الأداء فور تمام التسوية طبقاً لأحكام القانون 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقواعد المعمول بها بالبورصة المصرية وشركة مصر المقاصة والإيداع والقيود المركزي .
- 5- إذا تأخر العميل فى أداء أى من التزاماته فى هذا العقد فيكون ملزماً بتعويض الطرف الأول عن كافة الأضرار المادية المترتبة على ذلك وبتكلفة الأموال التى تكبدها الطرف الأول ، بالإضافة إلى أى غرامات يحصلها صندوق ضمان التسويات نتيجة لتأخر العميل فى السداد النقدى أو تسليم الأوراق الخاصة بالعمليات المنفذة . ومع عدم الإخلال بأحكام المادة (243) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 يحق للطرف الأول تجميد رصيد العميل لدى شركة مصر للمقاصة فى حساب معلق لحين التصرف بالبيع بأسعار السوق فى كل أو جزء من الأوراق المالية المملوكة للطرف الثانى فى الحدود التى تمكنه من تغطية الرصيد النقدى المدين المكتشف للطرف الثانى ، وفى حالة عدم الوفاء بقيمة الأوراق المالية المشتراة لصالح العميل خلال ثلاثة أيام من تاريخ إخطاره بالتنفيذ يتم إنذار العميل كتابياً على أن يتضمن الإنذار أنه إذا لم يتم الوفاء بما عليه من مستحقات للشركة خلال ثلاثة أيام عمل فإن ذلك يعد بمثابة تفويض من العميل للشركة ببيع الكمية التى لم يسدد قيمتها ، وأنه فى حالة عدم كفاية حصيلة بيع الأوراق المالية لتغطية

توقيع العميل :

- الرصيد المدِين ، يحق للطرف الأول الرجوع على الطرف الثاني في حدود باقى الرصيد المكشوف سواء كان الرجوع على العميل سببه عدم كفاية الرصيد أو إصداره شيكا لايقابله رصيد .
- 6- فى حالة عدم اعتراض العميل على إخطارات التنفيذ خلال يومين عمل على الأكثر من تاريخ استلامه لها يعتبر ذلك موافقة نهائية منه على ما جاء بالإخطار ، كما أن عدم اعتراض العميل على كشوف الحساب خلال 15 يوما على الأكثر من تاريخ استلامه لها يعتبر موافقة نهائية منه على ما جاء بها كذلك فإن العميل يكون مقر أيضا بالعملية فى أى حال من الأحوال التالية ولا يجوز له الاعتراض عليها بعد ذلك :
- صدور الأمر من العميل وفقا لطريقة تلقى الأوامر المنصوص عليها فى هذا العقد .
 - مصادقة العميل (أو من ينوب عنه بتوكيل أو سند رسمى) على الفاتورة .
 - مصادقة العميل (أو من ينوب عنه بتوكيل أو سند رسمى) على كشف حساب مذكور فيه تفاصيل العمليات والمبالغ المتعلقة بها التى تمت على الحساب .
- 7- يلتزم العميل حال كونه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير أو مساهم رئيسى أو من العاملين بإحدى الشركات المدرجة أو العاملة بقواعد الإفصاح والقيود والتداول والموافقات الصادرة فى هذا الشأن كل بحسب موقعه .
- 8- يلتزم الطرف الثانى بإخطار الطرف الأول كتابة بأية تعديلات قد تطرأ على أى من البيانات الواردة فى هذا العقد .
- 9- يقر العميل بأن المستندات المقدمة منه صحيحة وعلى مسؤوليته .

البند الثالث : التزامات الشركة وواجباتها

- 1- يلتزم الطرف الأول بشراء وبيع الأوراق المالية باسم ولحساب الطرف الثانى طبقا لما تقضى به أحكام المادة (256) من اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 .
- 2- يقوم الطرف الأول بإخطار العميل كتابة – أو بالأسلوب المتفق عليه فى هذا العقد – بموقف تنفيذ أمره سواء بالبيع أو الشراء خلال 24 ساعة من تاريخ تنفيذ الأمر .
- 3- يلتزم الطرف الأول قبل العميل ببذل أقصى جهد من أجل الحفاظ على سرية المعلومات والمستندات الخاصة بالعميل وفى حدود القانون وكذلك تجنب تضارب المصالح فى تنفيذ أى أمر من أوامر الطرف الثانى .
- 4- يبذل الطرف الأول أقصى درجات العناية لإتمام تنفيذ أوامر العميل ، إلا أنه إذا لم يستطع الطرف الأول تنفيذ كل الكمية المدرجة فى أمر العميل فليس من حق العميل الامتناع عن قبول الكمية المنفذة لصالحه إلا إذا كان هناك نص صريح فى الأمر يقضى بغير ذلك .

البند الرابع : مدة العقد

مدة هذا العقد سنة واحدة تبدأ من تاريخ التوقيع عليه وتجدد تلقائيا ، ويحق لأى من الطرفين إنهاءه فى أى وقت بموجب إخطار كتابى قبل خمسة عشر يوما من الإنهاء على أن تتم تسوية أى معلقات بين الطرفين خلال أسبوع من تاريخ الإخطار.

البند الخامس : أحكام عامة

- 1- كل نصيحة بتوصيات من الطرف الأول تتم بناء على المعلومات المتاحة وبغرض خدمة العميل لاتعتبر ضمانا لقيمة الورقة المالية وأدائها المستقبلى ، حيث قد يؤدى تذبذب الأسعار إلى ربح أو خسارة لا يكون الطرف الأول مسؤولا عنها ، كما أنه غير مسئول عن العمليات التى تقوم إدارة البورصة أو الهيئة العامة للرقابة المالية بإلغائها شريطة ألا يكون سبب الإلغاء راجعا إلى الطرف الأول ومع عدم الإخلال بمسئوليته فى بذل أقصى درجات العناية .
- 2- يعتبر قيام العميل بإجراء سحب نقدى من حسابه لدى الشركة أو فك حجز أسهم من الأسهم المحجوزة بمعرفة الشركة وعدم الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإجراء بمثابة مصادقة من العميل على كل ماورد بكشف حسابه لدى الشركة من بداية التعامل وحتى تاريخ الإجراء.
- 3- يقر العميل بأنه المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من فتح الحساب وبأن جميع مصادر أمواله هى مصادر مشروعة ويقوم باستيفاء النماذج المرفقة . كما يلتزم العميل بموافاة الطرف الأول بأى بيانات إضافية قد يطلبها منه لتحديد مصادر الأموال المستثمرة فى شراء الأوراق المالية طبقاً لأحكام القانون رقم (80) لسنة 2002 الخاص بمكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم (620) لسنة 2001 وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 87 لسنة 2008 الصادر عن مجلس إدارتها بشأن الضوابط الخاصة بمكافحة الأموال وتمويل الإرهاب وكذا النموذج المعد بمعرفة الهيئة فى هذا الشأن وذلك تطبيقاً لمبدأ " اعرف عميلك " .
- 4- تسرى على هذا العقد أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجميع أحكام القوانين الأخرى ذات الصلة وقانون التجارة رقم 17 لسنة 1999.
- 5- لا يجوز تعديل هذا العقد إلا كتابة وبتوقيع الطرفين وأية إخطارات ترسل إلى أو تسلم على العنوان المحدد فى نموذج بيانات العميل تعتبر صحيحة ومنتجة لأثارها .

توقيع العميل :

البند السادس : تسوية المنازعات

في حالة قيام أى نزاع أو خلاف بين الطرفين ، يجوز لهما العمل على تسويته بطريق التوفيق تحت رعاية الجمعية المصرية للأوراق المالية .
 كما يجوز لهما الاتفاق على حسم النزاع أو الخلاف عن طريق التحكيم وفقاً لأحكام القانون رقم 27 لسنة 1994 بإصدار قانون فى شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية ، أو من خلال مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجارى الدولى .
 وفى حالة عدم الاتفاق على تسوية النزاع بأى من الطرق المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من هذا البند يكون الاختصاص القضائى للمحكمة التى يقع فى دائرتها مقر الطرف الأول .
 وفى جميع الأحوال يرسل الطرف الأول صورة من اتفاق التوفيق أو قرار التحكيم أو حكم المحكمة ، بحسب الأحوال الخاصة بحسم النزاع أو الخلاف ، إلى الهيئة العامة للرقابة المالية .

البند السابع : نسخ العقد

حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة منها للعمل بموجبها .

مرفقات :

- (الأفراد) صورة إثبات الشخصية ، التوكيلات الرسمية لمن يفوضهم بالتعامل على الحساب .
- (الأشخاص الاعتبارية) صورة من السجل التجارى ، والنظام الأساسى للشركة ، وتفويض من الشركة بفتح حساب مع الطرف الأول ، وكذلك بالأشخاص المفوضين بالتعامل على الحساب ، وصورة من إثبات الشخصية للمفوضين بالتعامل مع الشركة .
- بيان العمولات والمصروفات و الرسوم .
- تفويض بالاستعلام عن العميل من البنوك التى يتعامل معها .
- ملحق عقد لتداول الأوراق المالية عبر الشبكة الدولية للمعلومات .
- ملحق عقد لتداول الأوراق المالية وفقاً لألية التعامل على الأسهم فى ذات الجلسة .
- ملحق عقد توفير تمويل شراء أوراق مالية بالهامش .
- اتفاقية تلقى الأوامر والتعليمات عن طريق التليفون / الفاكس .

الطرف الثانى (العميل)

الطرف الأول (الشركة)

..... الاسم

..... التوقيع

بيان العمولات والمصروفات والرسوم

عمولة التداول :	في الألف بحد أدنى 2 جم
عمولة تحصيل الكوبونات :	1 في الألف بحد أدنى 10 جم
عمولة الاكتتابات :	5 في الألف بحد أدنى 30 جم
مصروفات إرسال كشف الحساب بالبريد :	20 جم للمرة الواحدة

- يتحمل العميل عمولة التداول والمصروفات الأخرى ، وكذلك رسوم المقاصة ومصاريف البورصة ، والدمغات الحكومية ، ورسوم الحفظ المركزي ، أو أى رسوم أخرى قد تنتج عن عملية تداول الأوراق المالية فى البورصة .
- تعد الرسوم والعمولات والمصروفات السابق ذكرها جزءا من الشروط الواردة فى البند الثانى من هذا العقد وتملك الشركة الحق فى تعديل هذه العمولات والمصروفات فى أى وقت .
- يخصم مباشرة من حساب العميل لدى الشركة مصاريف تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك والمخصومة بمعرفتها ، ومصاريف التحويل من حساب العميل لدى الشركة طبقا لتعليماته ، ومصاريف أى خدمات إضافية أخرى تقدمها الشركة للعميل بالإضافة إلى المصاريف الإدارية الخاصة بحساب العميل .

الطرف الثانى (العميل)

..... الاسم

..... التوقيع

نموذج استعلام البنوك

التاريخ / /

إلى السادة بنك

الموضوع : عميلنا السادة / السيد

برجاء التكرم بموافاتنا بمعلوماتكم عن السمعة المالية ومدة وطبيعة التعامل مع العميل المذكور أعلاه علماً بأننا نؤكد لكم أن جميع المعلومات التي سوف تقومون بموافاتنا بها سوف تعامل بسرية تامة ، وقد حصلت الشركة على موافقة العميل عن الاستعلام عنه لديكم كما هو مبين أدناه .

عن الشركة

الاسم :

التوقيع :

أوافق أنا الموقع أدناه على إعطاء كافة البيانات المطلوبة للشركة بدون أدنى مسئولية عليكم .

العميل

الاسم :

التوقيع :

معلومات الحساب البنكي للعميل

اسم البنك : الفرع :

اسم صاحب الحساب :

رقم الحساب :

نوع الحساب :

العملة :

ملحق عقد لتداول الأوراق المالية

عبر الشبكة الدولية للمعلومات

أولا : مقدمة

حيث أن شركة مباشر انترناشيونال لتداول الأوراق المالية (ويشار إليها فيما بعد بالشركة) تقوم بتقديم خدمة تداول الأوراق المالية لعملائها عن طريق الإنترنت وفقا للترخيص الممنوح لها من الهيئة العامة للرقابة المالية برقم 421 بتاريخ 2007/9/20 مما يسمح لعملائها بالاستعلام عن تعاملات وأسعار البورصة المصرية وكذلك تسمح لهم بالاستعلام عن أرصدهم من الأسهم والنقد المحفوظة لدى الشركة كما يسمح هذا النظام للعملاء بالتداول سواء عن طريق البيع أو الشراء في البورصة المصرية ولما كان العميل قد قام بإبرام اتفاق فتح حساب لتداول الأوراق المالية مع الشركة بموجب تنفيذ تعليمات العميل في شراء أو بيع الأوراق المالية عن طريق الحساب النقدي المفتوح طرفها ، وحيث يرغب الطرفان في تطوير العلاقة بينهما مع علم العميل أن هذا العقد يدور وجودا وعلما مع عقد فتح الحساب المؤرخ/...../..... بحيث أنه لايجوز للعملاء إبرام مثل هذا العقد مع الشركة إلا في حال أن كانوا متعاقدين معها بموجب اتفاق فتح حساب تداول أوراق مالية ويعد هذا العقد مكملا ومتمما له ويتم الاعتماد به في حالة عدم نص أو إغفال هذا العقد لأي إشتراطات ، ويخضع هذا العقد للقوانين المصرية كما تسرى فيما لم يرد به نص خاص في هذا العقد أحكام واشتراطات عقد فتح الحساب الموقع بين العميل والشركة والسابق الإشارة إليه.

ثانيا : الدخول إلى موقع مباشر للتداول عبر الإنترنت

يقر العميل أنه حتى يتمكن من التداول عبر الإنترنت عن طريق موقع مباشر يجب عليه التوقيع وقبول جميع اشتراطات وأحكام هذا العقد ، كما يلتزم بعد دخول الموقع بتدوين البيانات المطلوب استكمالها للتعرف على شخصية العميل مثلا على سبيل المثال لا الحصر رقم حساب العميل لدى الشركة ورقم صندوق البريد ورقم الهاتف المحمول الخاص بالعميل على أن تتوافق هذه البيانات مع البيانات المسجلة لدى الشركة حتى يتمكن العميل من الحصول على الرقم السري الذي سيمكنه من الدخول إلى الموقع ، ويجوز للشركة طلب إضافة بعض البيانات الجديدة بعد إخطار العميل بذلك حتى يتمكن من إبلاغها للشركة ثم الدخول إلى الموقع .

ثالثا : شروط العقد

يقر العميل ويلتزم بما يلي :

- 1- أنه على علم وإمام بكافة شروط وأحكام هذا العقد كما يلتزم بجميع شروطه وأحكامه .
- 2- أن اشتراكه في هذه الخدمة (التداول الإلكتروني) محل هذا العقد يتم من خلال موقع الشركة الإلكتروني ومن جهاز الحاسب الآلي الخاص به وذلك بالضبط على آليا بالموافقة وتعبئة استمارة التسجيل آليا ولا يحق للعميل تقديم أى اعتراضات في هذا الشأن طالما أن الإجراءات تمت من خلال موقع الشركة الإلكتروني وبعد إدخال البيانات الموضحة بعاليه لإثبات شخصيته .
- 3- أنه لن يسمح له بالتعامل من خلال الشركة عن طريق الإنترنت إلا بعد إبرام عقد فتح الحساب الذى يخول للشركة تداول باسم العميل ويشمل حسابين نقدي ومحفظة أوراق مالية .
- 4- أن البيانات المطلوبة للسماح للعميل للدخول على موقع الشركة عبر الإنترنت والرقم السري الخاص بالتداول عبر الإنترنت هي بيانات سرية يجب على العميل التأكد من عدم حصول أى شخص عليها ويكون مسئولاً عنها مسئولية كاملة ، وفي حالة حصول أحد الأشخاص عليها ولو بطريق الخطأ يكون العميل مسئولاً وحده دون غيره عن أى أضرار قد تحدث له مع عدم مسئولية الشركة عن أى تلاعب أو أخطاء تنتج عن ضياع هذه البيانات أو استخدامها بواسطة شخص آخر وإن لم يكن العميل أو أحد المفوضين عنه.
- 5- أن الشركة تتعامل مع أى تعليمات تصلها من العميل من خلال "التداول عبر الإنترنت" عن طريق حسابه الخاص كما لو أنها مرسله من العميل مادام قد تم الوصول إلى " التداول عبر الإنترنت " باستخدام كلمة السر الخاصة بالدخول وكلمة السر لتنفيذ العمليات " التداول عبر الإنترنت " من قبل العميل أو من قبل الشركة أو من قبل الهيئة.
- 6- أنه سيكون مسئولاً وحده عن أى تعليمات منه ترسل من خلال " التداول عبر الإنترنت " بما فى ذلك أى أخطاء أو أعطال أو تكرار فى تعليمات العميل .
- 7- أن الشركة أو أى طرف مفوض منها يحق لهما الافتراض بأن أى من تعليمات العميل تكون بلا أخطاء ويجوز للشركة أو أى طرف مفوض منها العمل على ضوء تعليمات العميل ذلك إذا تضمنت معلومات كافية للشركة أو أى طرف مفوض للبدء فى تنفيذ الأمر مادام ضمن حدود صلاحية العميل ويوجد لديه حساب يغطى جميع المصروفات.

توقيع العميل :

- 8- يلتزم العميل بإخطار الشركة فور ضياع أو فقد أى بيانات من المذكورة أعلاه أو عامة بحصول أحد من الغير عليها ويكون حتى وقت الإخطار مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أى أضرار قد تحدث له.
- 9- أنه قد قرأ بيان الكشف عن مخاطر شبكة الإنترنت الوارد بهذا العقد ويقبوله وإدراكه بكافة المخاطر المتعلقة بأنظمة الدخول عبر شبكة الإنترنت بما فى ذلك مخاطر احتمال اختراق العمليات السرية للعميل واحتمال حدوث تدخل طرف ثالث وأى مخاطر أمنية أخرى مختلفة ورد وصفها فى هذا العقد.
- 10- أن الشركة لا تكون مسؤولة تجاه العميل من خلال "التداول عبر الإنترنت" حينما تعزى أسباب هذه الأضرار كلياً أو جزئياً إلى أى طرف من الغير .
- 11- أنه حتى يتمكن من التداول عن طريق الإنترنت يجب أن يكون حسابه النقدى يسمح بالشراء وحساب الأوراق المالية يسمح بالبيع فى حالة البيع .
- 12- أن الشركة لن تعمل بأى صفة استثمارية وبالتالي لن تتقدم بأى خدمات استشارية فيما يتعلق بعمليات التداول وأن قرار بيع وشراء أى أوراق مالية يرجع إليه وحده وأن قراره يكون مستقلاً يرجع إلى إرادته الشخصية ولا يستند إلى أى توصية من الشركة .
- 13- أن الاستثمار فى الأسهم أو أية استثمارات أخرى مدرجة فى أسواق ما يحمل فى طبيعته مخاطر الخسارة وفرص الربح التى قد تتضمن خسارة كامل مبلغ استثمار العميل .
- 14- أنه فى ظل ظروف معينة فى السوق ربما يصبح من الصعب أو المستحيل تسوية أو تصفية محفظته .
- 15- أن الشركة عند تنفيذها عمليات التداول لا تصادق بأى حال من الأحوال على قراره الاستثمارى وليس من واجب الشركة تقديم أى مشورة حول استحسان ذلك البيع أو الشراء كما لا يؤيد ، ولا توصى الشركة بأى نصيحة استشارية ترد فى أى تقارير استشارية حول الاستثمار سواء كانت صادرة من قبل الشركة أو من أى طرف ثالث .
- 16- أنه قد لا يستطيع تنفيذ الأوامر الخاصة به وهذا لأسباب منها على سبيل المثال وليس الحصر عدم توافق السعر مع الحد الأدنى والأقصى للتداول وإيقاف التداول على الأسهم من قبل إدارة البورصة .
- 17- أنه يجوز للشركة أن تصيف ملاحق أو تعديلات أخرى على هذا العقد وذلك كشروط وأحكام إضافية على أن يتم إخطار العميل بها مسبقاً ومادامت هذه الملاحق أو التعديلات تتوافق مع أحكام القوانين النافذة .
- 18- يكون من حق الشركة رفض أى عملة تداول لاتتوافق مع شروط هذا العقد .
- 19- قبل إرسال أى من تلك التعليمات يتعين بأنه يؤكد العميل بأن كافة المعلومات الواردة فى التعليمات صحيحة مثلاً على سبيل المثال لا الحصر (1) الورقة المالية ، (2) كمية الأوراق المالية المراد تداولها ، (3) السعر المحدد أو سعر السوق الذى يرغب العميل تنفيذ الأمر بموجبيه ، (4) تاريخ صلاحية الأمر .
- 20- يجوز للشركة الاحتفاظ بملفات إلكترونية عن كافة التعليمات التى تتلقاها من العميل بواسطة " تداول عبر الإنترنت".
- 21- تعتبر كافة عمليات التداول التى تنفذ من " تداول عبر الإنترنت " ملزمة على العميل فور الدخول إلى برنامج "التداول " ولن تسلم لأى عميل إيرادات من بيع الأوراق المالية إلا بعد انقضاء فترة التسوية .
- 22- أنه يحق للشركة رفض تنفيذ أى عملية تداول إذا كان حسب تقدير الشركة ، الرصيد الدائن فيه " الحساب النقدى " غير كاف أو سيصبح غير كاف لها فى يوم اكتمال عملية التداول تلك ، وفى حالة اعتقاد الشركة فى أى وقت بأن العميل فى حاجة لحماية نفسه ، فإنه يجوز لها بمحض تقديرها أن تطلب من العميل إيداع أى مبلغ نقدي لإجراء هذه الحماية .
- 23- يحظر على العميل إعطاء أى أوامر ينطوى عليها المضاربة الوهمية أو محاولة التأثير بشكل متعمد على أسعار التعامل على الأوراق المالية ، وللشركة الحق فى إخطار الهيئة والجهات المختصة .
- 24- يلتزم العميل حال كونه رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير أو مساهم رئيسى أو من العاملين بإحدى الشركات المدرجة أو العاملة بقواعد الإفصاح والقيود والتداول والموافقات الصادرة فى هذا الشأن كل بحسب موقعه .
- 25- تشمل أدوات التداول الإلكتروني على سبيل المثال لا الحصر أجهزة الحاسب المكتبى والشخصى واللوحى وجميع التطبيقات المتاحة من خلال الهواتف الذكية .

رابعاً : الضمانات والإعفاء من المسؤولية

- 1- لا تقدم الشركة أى تعهدات للعميل فيما يتعلق بالجودة أو السرعة أو الأداء أو الدقة أو الاعتمادية أو خلاف ذلك أو بشأن استخدام العميل للتداول عبر الإنترنت .
- 2- لا تضمن أو تتعهد الشركة بأن يتوافق " التداول عبر الإنترنت " مع أى مواصفات تقدمها الشركة حول ذلك أو يكون "التداول عبر الإنترنت" خالياً من الأخطاء والعيوب .
- 3- لا تتحمل الشركة أى مسؤولية عن أى خسارة أو أضرار يمكن أن يتكبدها العميل باستثناء ما هو ناتج عن الإهمال الكلى أو سوء التصرف المتعمد من جانب الشركة ، وبصورة خاصة لن تكون الشركة مسؤولة عن أى خسارة أو تكاليف إضافية (مالم يثبت أن سبب هذه الخسارة والتكاليف الإضافية الإهمال الكلى أو سوء التصرف المتعمد من جانب الشركة) نشأ عما يلي :
 - أعطال الاتصالات أو الأنظمة أو المعدات أو خلل فى سواء كلى أو جزئى.
 - الاحتيال أو التزوير.
 - أى حادث خارج عن إرادة الشركة.
 - أى أضرار عرضية أو ناتجة عن ظروف خارجة عن إرادة الشركة .

توقيع العميل :

- 4- لا تتحمل الشركة بأى حال من الأحوال أى مسؤولية قانونية تجاه العميل أو أى شخص آخر أو كيانات أخرى عن الأضرار من أى نوع كانت الناشئة عن استخدام العميل "التداول عبر الإنترنت" أو عدم قدرته على استخدامه أو إهمال فى ذلك أو عن أى انقطاع فى توريد الخدمات بصرف النظر (بما فى ذلك الإهمال أو المسؤولية القانونية الحصرية) سواء تم أو لم يتم إبلاغ بإمكانية حدوث تلك الأضرار أو يمكن أن يكون قد توقعها بأى طرق أخرى .
- 5- تلتزم الشركة ببذل جهوداً معقولة لضمان الأداء التام "التداول عبر الإنترنت" .
- 6- لا تتحمل الشركة مسؤولية أعطال وخلل فى وسائل ومرافق الاتصالات التى لا تكون تحت سيطرة الشركة والتى يمكن أن تؤثر فى دقة أو سرعة التعليمات المرسله من خلال "التداول عبر الإنترنت" .
- 7- لن تكون الشركة مسؤولة عن أى خسائر سواء فعلية أو متوقعة تنشأ عن عدم قدرة العميل على تنفيذ عمليات التداول نتيجة عطل فى "التداول عبر الإنترنت" أو لأى سبب آخر .
- 8- لن تكون الشركة مسؤولة عن أى فيروس بالحاسب الآلى أو أى مشكلة تتعلق به ويعزى السبب فيها إلى الخدمات التى يقدمها أى موقع خدمة إنترنت أو يمكن أن تنشأ من الحاسب الآلى الخاص للعميل .

خامسا : إلغاء العقد

- يجوز للعميل إلغاء ملحق العقد هذا فى أى وقت وذلك بإشعار الشركة كتابة بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول ولا يبدأ سريان هذا الإشعار إلا بعد يوم من استلامه من قبل الشركة .
- فى حالة إخلال العميل بأى بند من بنود هذا العقد يجوز للشركة أن تقوم فوراً بإلغاء هذا العقد وإلغاء حق دخول العميل إلى نظام التداول عبر الإنترنت واستخدامه . ومع مراعاة ما ورد فى هذه المادة يحق للشركة أن تقوم من طرف واحد بإلغاء هذا العقد فى أى وقت بتوجيه إشعار كتابى للعميل .
- عند إلغاء هذا العقد لأى سبب من الأسباب ، تبقى واجبات ومسئوليات الشركة والعميل قائمة لما بعد هذا الإلغاء فيما يتعلق بأى عمليات وتداول لأية عمليات أخرى تمت فى فترة سريان العقد قبل إلغائه .
- من وقت لآخر يجوز للشركة أن ترسل للعميل أى تعديلات قد ترد على هذا العقد على عنوانه الموجود بسجلات الشركة وما لم يقم العميل بإشعار الشركة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التعديل بعدم قبوله ذلك التعديل فسيعتبر العميل بأنه قد وافق على ذلك التعديل ، وفى حالة قيام العميل بإشعار الشركة بعدم موافقته على التعديل فيحق للشركة القيام فوراً بإلغاء هذا العقد وإلغاء حق العميل فى الدخول إلى " نظام تداول عبر الإنترنت " واستخدامه إلا إنه يجوز للشركة دون أى التزام وجوبى عليها أن تكمل أى عمليات بدأها العميل قبل نفاذ الإلغاء وفى جميع الأحوال لا يجوز للعميل إبداء اعتراضه على أى تعديل يتم إضافته وفقاً لأحكام القانون أو القرارات السارية .

سادسا : بيان الكشف عن مخاطر شبكة الإنترنت

- يقر ويقبل العميل كافة المخاطر التى تتطوى عليها استخدام شبكة الإنترنت لتنفيذ عمليات الوساطة واتصالات المعلومات المتعلقة بها على سبيل المثال لا الحصر فئات المخاطر العامة التالية :
- 1- تدخل طرف ثالث بما فى ذلك اعتراض رسائل وإرسالها من قبل المحتالين والذين ينتحلون شخصيات الآخرين مثل الأشخاص الذين يتمكنوا من الدخول إلى مواقع الإنترنت والعبث بها والأشخاص الذين يتمكنون من ترصد مواقع الإنترنت دون العبث بها كما يمكن أن يتضمن تدخل الطرف الثالث إدخال البرامج والأنظمة بما فيها فيروسات الحاسب الآلى ، وبرامج التطفل والتسلل إلى الحاسب الآلى إلخ ... والتى يمكن أن تتداخل مع أو تحرق الاتصالات والتى يمكن أن تسبب ضرراً فى أنظمة الحاسب الآلى للعميل بما فى ذلك الأجهزة والبرامج .
- 2- تعطيل شبكة الاتصالات بما فى ذلك حدوث عطل متقطع وتأخير وانقطاع فيها والتى يمكن أن تؤدي إلى عدم تنفيذ العمليات المصرفية والوساطة فى وقتها وبالسرعة اللازمة .
- 3- التعديلات الداخلية على نظام الحاسب الآلى التابع للعميل من قبل موظفى العميل (فى حالة إذا كان العميل شخصية اعتبارية) ومستخدمين مفوضين آخرين (فى جميع الأحوال).
- 4- الإهمال فى التعامل مع البيانات الحساسة من قبل أشخاص يستخدمون أنظمة الحاسب الآلى الخاصة بالعميل أو البيانات المخزونة فيها أو التى يتم طبعها أو بطريقة أخرى تم استخراجها منها.
- 5- إمكانية تعرض أنظمة التشفير إلى أساليب التدخل بالقوة غير المنطقية وأنواع أخرى من الهجوم .
- 6- أى مخاطر ناتجة عن استخدام شبكة الإنترنت.
- 7- يقر العميل بأن تقنية الأمن وطرق تعقيد وسائل الأشخاص الذين يتمكنوا من اقتحام والدخول إلى مواقع الإنترنت والعبث بها والأطراف الثالثة الأخرى والذين يسعون لاعتراض أو التدخل فى اتصالات الإنترنت تتزايد بصورة مطردة مع الوقت ، وأن من المحتمل أن يكون من الضرورى متابعة تحديث تقنية وإجراءات الأمن باستمرار وتحسين اتصالات الإنترنت والعمليات المصرفية التى تنفذ من خلال شبكة الإنترنت .

توقيع العميل :

- 8- يقر العميل بتوفير البرامج الحاجبة والواقية (Fire Walls) وأنظمة التشفير ، وكلمات السر وآليات مراقبة الدخول الأخرى للتقليل من المخاطر في استخدام الإنترنت في الاتصالات وفي تنفيذ العمليات كما يقر العميل بأن كل آلية من الآليات الأمنية هذه تكون فقط قوية بقدر قوة أضعف حلقة في النظام وأنه يتعين أن يتم بصورة ملائمة تنفيذ ومتابعة وتحديث وتطبيق قواعد الأمن الداخلية وذلك لضمان أقصى فاعلية من تلك الأنظمة .
- 9- يقر العميل بأنه يتعين بقاء عدد الأشخاص الذين يتم منحهم مستويات مختلفة من الدخول لنظام التداول الإلكتروني (الدخول الفعلي والدخول المنطقي) فيما يتعلق بأنظمة الحاسب الآلي عند أدنى مستوى مطلوب لتشغيل أنظمة الحاسب الآلي بفاعلية.

سابعاً : أتعاب الشركة

يقر العميل ويتعهد بالتزامه بالوفاء بكافة الالتزامات المرتبطة والناشئة عن هذا النوع من التعامل وكذلك المصروفات والعمولات المحتسبة عليه وفقاً لجدول المصروفات والعمولات المرفق بعقد السمسة .

ثامناً : سرية الحسابات

يخضع هذا العقد لمبدأ سرية الحسابات حيث تلزم الشركة بالحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بالعميل وعدم السماح للغير بالاطلاع عليها ، ومع عدم الإخلال بذلك يصرح العميل للشركة بالإفصاح عن البيانات وفقاً للقواعد المقررة بالقوانين السارية والقواعد الداخلية للجهات الرسمية التي تقرر اطلاعها على البيانات وتزويدها بها ، كما يقر العميل بموافقة على قيام الشركة باستخدام المستندات الخاصة به لديها في حالة نشوء أي نزاع بينهما .

تاسعاً : المراسلات

تقوم الشركة بإرسال كافة المراسلات على عنوان البريد الإلكتروني المحدد من العميل بنموذج البيانات وبذلك تعتبر كأنها سلمت إليه شخصياً على أن يكون العميل مسؤولاً بإخطار الشركة كتابياً في حالة تغيير عنوان البريد الإلكتروني ، وفي حالة عدم اعتراض العميل على ما ورد بالمراسلات خلال 15 يوماً من تاريخ إرسالها إليه يعد ذلك تصديقاً على كل ما ورد بها ، كما يقر العميل بأنه مسؤولاً عن صحة المستندات والبيانات المقدمة منه للشركة .

عاشراً : مدة العقد

يسرى هذا الملحق من تاريخ التوقيع عليه ويظل سارياً حتى إنهائه وفقاً لأحكام البند الخامس من هذا الملحق أو حتى تاريخ إنهاء أو فسخ أو انتهاء مدة عقد فتح حساب تداول الأوراق المالية وأي تجديد له أيهما أقرب .

تم تسليم العميل اسم المستخدم وكلمة السر الخاصين بالتداول عبر شبكة المعلومات الدولية ويعد توقيع العميل على هذا العقد بمثابة إقرار باستلامه لهما ، والشركة ليس لديها أي وسائل للكشف عن شخصية مدخل الأمر ، وبالتالي في حالة حصول أي شخص عليهما بأي طريقة ولو بطريق الخطأ يكون العميل مسؤولاً وحده دون غيره عن أي أضرار قد تحدث جراء ذلك مع عدم مسؤولية الشركة عن أي تلاعب أو أخطاء تنتج عن تسربهما أو استخدامهما بواسطة شخص آخر وإن لم يكن العميل أو أحد المفوضين عنه ، ويتعهد العميل في حالة فقده للرقم السري بإبلاغ الشركة فوراً بخطاب رسمي مع طلب إلغاء الرقم القديم وإصدار رقم جديد .

تؤكد الشركة على توافر إمكانية الاشتراك في خاصية التوقيع الإلكتروني لأي عميل يرغب في العمل بها ، مع التأكيد على كون هذه الخاصية من أعلى درجات تأمين العميل وتعاملاته وعلى ذلك فإن العميل يرغب / لا يرغب في الاشتراك في هذه الخاصية مع إقراره بخضيم قيمة الرسوم السنوية المستحقة لتلك الخاصية من حسابه لدى الشركة .

الطرف الثاني (العميل)

الطرف الأول (الشركة)

..... الاسم

..... التوقيع

اتفاقية تلقي الأوامر والتعليمات عن طريق التليفون

قامت الشركة بالحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية - طبقاً لأحكام المادة 263 من اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 على قبول الأوامر عن طريق التليفون على نظام التسجيل الهاتفي المعتمد ، ويتم تسجيل الأوامر في دفتر الأوامر المعتمد من الهيئة ، وعليه يقر العميل بما يلي :

- بأنه في حالة استقبال نظام التسجيل الهاتفي لأوامره فإنه يكون مسؤولاً عنها مسؤولية كاملة دون أدنى مسؤولية على الشركة مع تحمل العميل لكافة الآثار التي تنتجها هذه الأوامر كما لو أنها أوامر كتابية وأيضاً كافة العواقب التي تترتب عليها وبالتالي لا يجوز للعميل الرجوع على الشركة بشأن ذلك كما تلتزم الشركة باتخاذ عناية الرجل الحريص في اتخاذ دواعي الحيطة والحظر لضمان سرية المكالمات الهاتفية للعميل .
- المكالمات التليفونية بين الطرفين والتي تكون منتجة لكافة آثارها القانونية هي الخاصة بأوامر العميل من بيع وشراء وكذلك تعديل البيانات والمعلومات بين الطرفين وكل ما يتعلق بحساب العميل لدى الشركة .

اتفاقية مراسلة بالفاكس

تقوم الشركة باستقبال أوامر العملاء عن طريق فاكس الشركة بناءً على رغبة عملائها وعليه يقر العميل بما يلي :

- بأنه في حالة استقبال فاكس الشركة لأوامره فإنه يكون مسؤولاً عنها مسؤولية كاملة دون أدنى مسؤولية على الشركة مع تحمل العميل لكافة الآثار التي تنتجها هذه الأوامر كما لو أنها أوامر كتابية وأيضاً كافة العواقب التي تترتب عليها وبالتالي لا يجوز للعميل الرجوع على الشركة بشأن ذلك كما تلتزم الشركة باتخاذ عناية الرجل الحريص في اتخاذ دواعي الحيطة والحظر لضمان سرية تلك الإخطارات .
- الإخطارات التي يجوز أن ترسل بالفاكس بين الطرفين والتي تكون منتجة لكافة آثارها القانونية هي الخاصة بأوامر العميل من بيع وشراء وكذلك تعديل البيانات والمعلومات بين الطرفين والمصادقات على الحساب وكل ما يتعلق بحساب العميل لدى الشركة .

إرسال كشف الحساب للعميل بصورة دورية

تقوم الشركة بإرسال كشوف الحساب للعملاء بصورة دورية عبر البريد الإلكتروني للعميل ، كما أن الشركة تقوم بإرسال كشوف الحساب للعملاء بصورة دورية عبر البريد المصري المسجل بعلم الوصول بناءً على رغبة عملائها نظير رسوم يتحملها العميل وتخضع مباشرة من حسابه لدى الشركة وعليه يقر العميل بأنه يرغب / لا يرغب في إرسال أي كشوف حساب عبر البريد المصري المسجل بعلم الوصول والاكتفاء فقط بإرسال كشف الحساب عبر البريد الإلكتروني الخاص به والرسائل النصية القصيرة عبر التليفون المحمول الموضح بها التنفيذات والإيداعات.

الطرف الثاني (العميل)

..... الاسم

..... التوقيع

إقرار

يقر العميل بمناسبة تعامله مع الشركة بنظامي التسوية العادية (يومين) وكذا التسوية اليومية (التداول في ذات الجلسة) أو أى نظام تسوية أخرى يتم استحداثه سواء بالجنيه المصري أو الدولار الأمريكي أو أى عملة أخرى بتفويض الشركة في إجراء المقاصة الداخلية بين حساباته لسداد الأرصدة المدينة التي تظهر بأى من هذه الحسابات وذلك خصما من أرصده الدائنة في الحسابات الأخرى التي تسمح بذلك سواء ، وأنه عند إجراء هذه المقاصة فإنه يقر مسبقا بموافقه على سعر الصرف المتداول بالبنوك الذي يتم به التحويل من عملة إلى أخرى ولا يحق له الرجوع على الشركة حاليا أو مستقبلا بأية حقوق ناتجة عن هذه التحويلات .

كما يقر العميل بموافقه على تجميد أية أسهم يكون قد تم شرائها أو يتم شرائها من خلال الشركة وكذلك تجميد كافة الأسهم التي يتم الاكتتاب فيها لحسابه فور قيدها للتداول ويتعهد ويقر بعدم طلب فك تجميد الأسهم المشار إليها إلا في حالة أن يكون رصيده دائما وثابت ذلك بكشف حسابه كما يقر بعدم طلب التصرف في تلك الأسهم إلا من خلال الشركة حتى يتم سداد كامل المديونية الثابتة في كشف حسابه لدى الشركة .

كما يقر العميل بأنه في حالة عدم الوفاء بقيمة الأوراق المالية المشتراة لصالحه من خلال الشركة وذلك خلال جلستي تداول من تاريخ التسوية يكون من حق الشركة بيع الكمية التي لم يسدد قيمتها بسعر السوق دون الحاجة لإخطار أو إنذار أو الرجوع إليه ، وأنه في حالة عدم كفاية حصيلة بيع الأوراق المالية لتغطية تلك المديونية يحق للشركة بيع الأرصدة الورقية المتاحة لدي الشركة في حدود تغطية باقي الرصيد المدين.

توقيع العميل

.....

إقرار بخصم قيمة اشتراك الشاشة اللحظية للأسعار

أقر أنا بموافقتي على خصم مبلغ 70 جنيه (فقط سبعون جنيها مصريا) من حسابي طرفكم وذلك قيمة اشتراكي في الشاشة اللحظية الخاصة بعرض الأسعار والتداول في البورصة المصرية وذلك في حالة أن قيمة التداول الخاص بي (بيعا وشراء) من خلال شركتكم خلال الشهر تكون أقل من مائة ألف جنيه .

وهذا إقرار مني بذلك ،،،

توقيع العميل

.....

ملحق عقد لتداول الأوراق المالية

وفقاً لآلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة

إنه في يوم الموافق / / تم الاتفاق بين كل من :

أولاً : شركة مباشر انترناشيونال لتداول الأوراق المالية

ثانياً : السيد / شركة / الثابت البيانات بنموذج البيانات على الآتي :-

تمهيد

انطلاقاً من رغبة العميل في التعامل من خلال آلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة (Intra Day Trading) الصادر به قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (67) لسنة 2012 في 2012/10/8 . و بعد أن أقر العميل بأنه اطلع على نموذج الإفصاح المعد من الشركة و المرفق بهذا العقد والموضح به المخاطر الاستثمارية التي قد يتعرض لها العميل عند التعامل على الأسهم وفق هذه الآلية ، وبأنه يقبل تحمل هذه المخاطر الاستثمارية نتيجة الاستثمار من خلالها . وكذا إقرار العميل بأنه قد اطلع على القواعد المنظمة للتعامل في سوق الأوراق المالية بصفة عامة و كذا المنظمة للتداول في ذات الجلسة المرفقة بهذا العقد ، و التزامه بها بإرادة حرة واعية خالية من العيوب ، ولما كانت الشركة قد حصلت على موافقة الهيئة على قيامها بمزاولة نشاط التعامل على الأسهم في ذات الجلسة ، فقد اتفق الطرفان بعد أن أقرتا باكتمال أهليتهما القانونية على ما يلي :

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد . وعليه فقد وافق العميل على أن تتولى الشركة التعامل باسمه ولحسابه وفقاً لآلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة.

(البند الثاني)

تلتزم الشركة بتنفيذ الأوامر الصادرة إليها من العميل بعد التأكد من أن الأسهم المطلوب التعامل عليها والواردة بالأمر الصادر منه هي أحد الأسهم المسموح بالتعامل عليها وفقاً لهذه الآلية ، وتلتزم الشركة بفتح حساب مستقل للعميل خاص بعمليات التعامل على الأسهم في ذات الجلسة ، بحيث تكون جميع تعاملاته وفقاً لهذه الآلية مفرزة عن تعاملاته الأخرى .

(البند الثالث)

يقر العميل بعلمه بالقيود التي تفرض على التعامل بهذه الآلية وبخاصة القيد الخاص بعدم جواز زيادة حجم التعاملات اليومية للعميل الواحد على 20000/1 (واحد على عشرين ألف) من عدد الأسهم المقيدة للشركة بجداول البورصة أو ما قد تقرره الهيئة من تعديلات على هذا الحد مستقبلاً . وفي حالة تجاوز العميل لتلك القيود يحق للشركة بيع أي أسهم أخرى بمحفظه العميل لتغطية مركزه المالي دون إخطار العميل أو الرجوع إليه .

(البند الرابع)

يتعهد العميل بالوفاء بكافة الالتزامات المترتبة و الناشئة عن تعاملاته تنفيذاً لهذا العقد ، وفقاً لجدول المصروفات والعمولات المرفق بهذا العقد .

(البند الخامس)

من المتفق عليه بين الطرفين أنه في حالة عدم قيام العميل ببيع كمية الأسهم السابق شراؤها في ذات الجلسة فإن العميل يفوض الشركة في بيع كل أو جزء من كمية الأسهم المشتراة بذات الجلسة ، أو أي أسهم أخرى بمحفظه العميل لتغطية المركز المالي للعميل ويكون للشركة حق البيع قبل نهاية الجلسة بخمسة عشر دقيقة أو في تاريخ التسوية ، وفي حالة عدم تغطية ناتج البيع لرصيد العميل المكشوف يكون للشركة الحق في الرجوع على العميل في حدود باقى الرصيد المكشوف .

(البند السادس)

في حالة قيام العميل بالتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية بآلية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة فإن هذا العقد يعتبر ملحقاً لعقد فتح الحساب الأساسي للتعامل في الأوراق المالية المقيدة بالبورصة و الموقع مع الشركة المؤرخ في / / ، و لعقد فتح الحساب للتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية .

(البند السابع)

يتم تسوية أية منازعات بين الشركة و العميل بذات الوسيلة المتفق عليها في العقد الأصلي المؤرخ في / / .

الطرف الثاني (العميل)

الطرف الأول (الشركة)

..... الاسم

..... التوقيع

نموذج الإفصاح عن المخاطر الاستثمارية المتعلقة بألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة

أولاً : المخاطر العامة المرتبطة بالاستثمار من خلال ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة :

- تود الشركة أن تحيط عميلها علماً بما يلي :
- 1- أن ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة ينطوى على قدر عالٍ من المخاطر .
 - 2- لا تعتبر ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة ملائمة للمستثمر ذى المصادر التمويلية المحدودة بشكل عام ، حيث قد لا تتوافر لديه القدرة على تحمل واستيعاب المخاطر المرتفعة المرتبطة بهذه الألية .
 - 3- أن المستثمر من خلال ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة يجب أن يكون على علم تام و استعداد لمواجهة احتمال التعرض لخسائر ضخمة قد تصل إلى خسارة كامل المبالغ التي خصصها للاستثمار من خلال هذه الألية ، بالإضافة إلى أن العمولات والمصاريف الأخرى قد تقلل الأرباح الرأسمالية أو قد تزيد من قيمة الخسائر الرأسمالية .
 - 4- لا ينصح بأن يخصص للاستثمار وفقاً لهذه الألية أية أموال تم تجنيبها من العميل المستثمر للإنفاق على بنود العلاج أو التعليم أو مصاريف المعيشة ، كما لا ينصح أن يتم اللجوء لتمويل الاستثمار من خلال هذه الألية عن طريق السحب على المكشوف أو الحصول على قرض من أحد البنوك أو رهن العميل أحد عقاراته أو مشروعاته لتوفير السيولة اللازمة للاستثمار من خلال هذه الألية ، كما أنه من غير المسموح به قيام العميل بشراء أسهم وفقاً لهذه الألية تمويلاً من خلال شركة السمسرة ما لم يكن بينهما عقد شراء بالهامش .
 - 5- يتطلب الاستثمار من خلال ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة ضرورة المعرفة والدراية التامة بأسواق المال وأساليب عملها وأنماط الاستثمار بها ، فضلاً عن معرفة المستثمر أهم الآليات والاستراتيجيات المستخدمة في ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة إضافة إلى ضرورة معرفته بدرجة تقلبات السوق في مختلف الظروف الاقتصادية وما يتطلبه من استخدام أنواع معينة من الأوامر .
 - 6- يتطلب الاستثمار من خلال ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة ، قيام المستثمر بالمتابعة للحظية والدقيقة لشاشات التداول للتعرف على اتجاه أسعار الأسهم التي يتعامل عليها بهذه الألية ، حتى يستطيع تقليل المخاطر المحتملة مواجهتها من خلال اتخاذ القرار في الوقت المناسب خلال جلسة التداول .
 - 7- يتضمن الاستثمار من خلال ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة تعرض المستثمر غير المحترف لأشكال متعددة من المخاطر تفوق تلك التي يتعرض لها المستثمرين الآخرين ذوى الخبرة والمحترفين الذين يستثمرون في السوق من خلال ذلك النظام ولديهم المعرفة والخبرة العملية بطبيعة هذه الألية .

ثانياً : المخاطر الإضافية المرتبطة بالاستثمار من خلال ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة :

Intra Day Trading وتطبيقاً لمبادئ الإفصاح والشفافية وحماية المستثمر فقد رأت الشركة أن تطلع سيادتكم عليها للتأكد من معرفتكم بها واستعدادكم لتحملها في حالة تعرضكم لها وفيما يلي ملخص للمخاطر الإضافية كما يلي :

1- مخاطر الشراء بالهامش عند التعامل بألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة **Margin Trading Risk** :

إن قيام المستثمر بشراء أسهم وتمويل جزء من قيمة الأسهم المشتراة عن طريق الاقتراض بغرض التعامل من خلال ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة يزيد من احتمالات تحقيق خسائر يومية عقب نهاية كل جلسة في حال اتجاه أسعار تلك الأسهم نحو الانخفاض ، فمع استمرار هذا الاتجاه الهبوطي خلال جلسة التداول قد يلجأ بعض المتعاملين إلى إنهاء الصفقات اليومية خلال ذات الجلسة مما يزيد من قيمة الخسائر المحققة وقد ينتج عن ذلك خسارة كامل المبالغ المقرضة لتمويل الاستثمار من خلال هذه الألية وقد تتعدى الخسائر المحققة قيمة هذه المبالغ المقرضة مما يؤدي إلى تآكل جزء من أموال العميل الذاتية .

2- مخاطر السوق **Market – Risk** :

في ظل التعامل بألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة يتحمل العميل مخاطر السوق بالإضافة للمخاطر الائتمانية (ألية التداول بالهامش) ويزيد من تلك المخاطر أهمية غلق المراكز المكشوفة في حالة التداول بالهامش بالبيع خلال ذات الجلسة ، وفي ضوء أن هناك نوعية من المخاطر التي قد تتعرض لها كافة الأوراق المالية بالسوق خلال جلسة التداول مثل الإعلان عن أحداث عامة أو أحداث مرتبطة بالاقتصاد الكلى وسواء كانت هذه الأحداث ايجابية أو سلبية ، فإن هذه الأحداث يترتب عليها تقلبات سعرية حادة تساهم في زيادة الأرباح أو الخسائر التي يحققها العميل المتعامل بهذه الألية .

وتجدر الإشارة هنا إلى المخاطر الإضافية المترتبة على وقف التعامل إلكترونياً بحدود الإيقاف المؤقت **Circuit Break** على تداول السهم إذا بلغت نسبة الانخفاض أو الارتفاع في السعر المرجح للتداول نسب معينة قد لا تمكن المستثمر من إغلاق المركز المكشوف خلال الجلسة في حالة الشراء بالهامش مما قد يعظم من الخسائر إذا ما اتجه تأثير هذه الأحداث في شكل معاكس للمراكز المالية المفتوحة ، بعكس الحال في حالة تكوين العميل لمراكز مالية طويلة الأجل **Long Position** يتم تحويلها من الأموال المملوكة المتاحة للاستثمار من قبل العميل لفترة زمنية طويلة الأجل .

3- مخاطر الاتصال فيما بين نظم العمل **Communication Risk** :

هناك بعض المخاطر المرتبطة بألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة مثل تعطل خطوط الربط أو انقطاع التيار الكهربائي أو انقطاع خطوط الاتصالات ، كذلك تزداد المخاطر المرتبطة بهذا النظام في حال قيام المستثمر بالتعامل من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حيث يكون هناك احتمالات لحدوث أعطال بالشبكة أثناء جلسة التداول .

وقد يترتب على تلك الأحداث وغيرها من الأحداث غير المواتية عدم قدرة العميل على اتخاذ القرار الاستثمارى أو عدم قدرته على تنفيذ أوامره في الوقت المناسب أثناء الجلسة . وهو ما قد يزيد من الخسائر التي يواجهها المتعامل بألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة .

4- مخاطر عدم خبرة العميل بالورقة المالية موضوع التعامل **Security Risk** :

إن التعامل على ورقة مالية شراء أو بيعاً في ذات الجلسة يتطلب دراسة وافية لحركة أسعار تداولها خلال فترة معينة تسمح له بدراسة مستويات أسعار تداولها والوقوف على المدى السعري لتحركها خلال جلسة التداول فضلاً عن ضرورة معرفة الحد الأقصى والحد الأدنى لأسعار تداولها خلال فترة الدراسة .

فدخول المستثمر في تعاملات على ورقة مالية من خلال ألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة دون دراسة فنية لحركة تداولها وتحديد التوقيت الملائم للشراء أو للبيع أثناء الجلسة ، أخذاً في الاعتبار محدودية عدد ساعات التداول وضرورة اتخاذ القرار الاستثمارى بسرعة ، عدم إلمام العميل بذلك ، قد يؤدي إلى تعظيم خسائره ، فضلاً عن المخاطر الأخرى المترتبة على

الأحداث الجوهرية التي يمكن أن تعلن عنها الشركة خلال جلسة التداول والتي يفترض أن يتفاعل معها المستثمر ويتأثر قراره بها ، وهو ما يتطلب وعى المستثمر التام بأسواق المال واستراتيجيات وأساليب الاستثمار والمخاطر المرتبطة بها .

5- مخاطر سعر الصرف **Currency – Risk** :

إن التعامل بألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة على أسهم بعملة أجنبية مغايرة لعملة المستثمر قد يترتب عليه تحقيق المستثمر لخسائر إضافية نتيجة التغيير في سعر الصرف، حيث قد يحقق المستثمر أرباحاً رأسمالية نتيجة الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع ، ولكن تغيير سعر الصرف قد يؤدي إلى تآكل هذه الأرباح بل و تحقيق خسائر عند التحويل للعملة الأجنبية ، وفي حال تحقيق خسائر نتيجة التعامل في ذات الجلسة فقد يؤدي تحويل العملة إلى التأثير في مقدار هذه الخسائر .

أقر باطلاعى وموافقى على ما ورد بهذا النموذج بشأن الإفصاح عن المخاطر الاستثمارية المتعلقة بألية التعامل على الأسهم في ذات الجلسة

توقيع العميل :

عقد توفير تمويل شراء أوراق مالية بالهامش

إنه في يوم : الموافق /..... /.....

تم الاتفاق بين كل من

أولاً : شركة مباشر انترناشيونال لتداول الأوراق المالية (ش.م.م) منشأة وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية وحاصلة على ترخيص مزاولة نشاط من هيئة سوق المال رقم 421 ، والكائن مقرها في 22 شارع الدكتور أنور المفتى – مبنى طيبة 2000 الإدارى – مدينة نصر - القاهرة .

ويمثلها في هذا الاتفاق السيد / بصفته

ويشار إليها في هذا العقد بـ (الشركة) أو (الطرف الأول)

ثانياً : السيد / شركة

ويشار إليه في هذا العقد بـ (العميل) أو (الطرف الثاني)

تمهيد

حيث أن "الطرف الأول" شركة مساهمة مصرية ومن الشركات العاملة في مجال الوساطة في الأوراق المالية وفقاً لأحكام القوانين النافذة في جمهورية مصر العربية ، وتتمتع بخبرة واسعة وسمعة طيبة لدى العملاء في هذا المجال ، وقد حصلت على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية لمزاولة نشاط الشراء بالهامش بتاريخ 2012/8/7 . ولما كان "العميل" من عملاء "الشركة" ويرغب في قيام "الشركة" بتوفير تمويل لسداد جزء من ثمن شراء أوراق مالية لصالحه ، وحيث توافقت إرادة طرفي هذا العقد ، لذا فقد اتفقا بعد أن أقر كل منهما بأهليته القانونية للتعاقد على تنفيذ مايلي :

البند الأول : حكم التمهيد

يعتبر التمهيد السابق وعقد أمناء الحفظ المبرم بين "العميل" وأحد أمناء الحفظ وعقد فتح الحساب المبرم بين "العميل" و "الشركة" وأى من ملاحق تلك العقود جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملاً ومتمماً له .

البند الثاني : موضوع العقد

1- وافقت "الشركة" على توفير التمويل اللازم لسداد جزء من ثمن الأوراق المالية التي يرغب "العميل" بشرائها بمسمى تمويل عمليات شراء الأسهم بالهامش لصالح "العميل" وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 ، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 67 لسنة 2014 بتاريخ 2014/04/27 ، وذلك طبقاً لما يتوافر له من أموال مخصصة وذلك مقابل عمولات متفق عليها وفقاً لما هو وارد بهذا العقد .

2- فوض "العميل" ووكيل "الشركة" في تنفيذ عمليات شراء وبيع الأسهم باسم و لصالح "العميل" وفي إدارة حساباته بيعاً وشراءً ، ويكون هذا التوكيل في حدود الأوراق المالية المشتراة بالهامش أو المقدمة كضمان بموجب هذا العقد والمحفوظة لدى أمين الحفظ ، ويعتبر توقيع "العميل" على هذا العقد إقراراً منه بذلك لا يجوز الرجوع فيه لأي سبب من الأسباب .

البند الثالث : قيمة التمويل الممنوح

1- بمقتضى هذا العقد وتنفيذاً لأحكامه وبنوده ، وافقت "الشركة" على التمويل بما يعادل قيمة لا تزيد عن 50% من قيمة الأوراق المالية المشتراة بالهامش لصالح "العميل" ، أما فيما يخص السندات الحكومية فقد وافقت "الشركة" على تمويل نسبة لا تزيد عن 80% من قيمتها ، وذلك بناءً على طلب "العميل" وما لم تصدر تعليمات أخرى لتحديد نسب أخرى من الهيئة العامة للرقابة المالية ، وذلك كله بحيث لا تتجاوز مديونية "العميل" و/ أو مجموعته المرتبطة والتي ستظهر لدى "الشركة" أو أى نسبة أخرى تحددها الهيئة العامة للرقابة المالية .

2- يقصد بالمجموعة المرتبطة كل مجموعة من العملاء تكون خاضعة للسيطرة الفعلية لنفس الأشخاص الطبيعيين أو لذات الأشخاص الاعتبارية أو ما يجمع بينها اتفاق على التنسيق عند التصويت في اجتماعات الجمعيات العامة للشركات أو مجالس إدارتها .

وبناءً على هذا التعريف يقر "العميل" أن مجموعته المرتبطة تضم كلا من : كما يقر "العميل" بإخطار "الشركة" بأى مجموعات مرتبطة قد تستجد مستقبلاً فور حدوث ذلك الارتباط .

البند الرابع : مدة هذا العقد

1- مدة هذا العقد سنة ميلادية تبدأ من تاريخ التوقيع على هذا العقد ويجدد تلقائياً ما لم يخطر أحد طرفيه الطرف الآخر برغبته في عدم التجديد قبل انتهاء مدة العقد الأصلية أو الممتدة بخمسة عشر يوماً على الأقل بأى وسيلة من وسائل الإخطار الواردة في البند العاشر من هذا العقد ، وبانتهاء مدة العقد الأصلية أو الممتدة ، يصبح رصيد المديونية المستحق على "العميل" لـ "الشركة" واجب الأداء فوراً دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إخطار .

توقيع العميل :

- 2- كما يحق لـ "الشركة" فى أى وقت ودون إبداء أسباب إخطار "العميل" بإيقاف – سواء مؤقت أو نهائى – إنهاء أو فسخ هذا العقد ، ويترتب على ذلك مطالبة "العميل" بسداد كامل مديونيته من أصل ومقابل تمويل وعمولات ومصاريف فى خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ إخطار "العميل" بالإيقاف أو الإنهاء أو الفسخ .
- 3- فى حالة إخلال "العميل" بأى بند من بنود هذا العقد أو ملاحقه ، يعتبر هذا العقد منتهيا ومفسوخا من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو حكم قضائى ، وتكون المبالغ ومقابل التمويل والعمولات والمصاريف مستحقة الأداء فوراً ، وينتج الإنهاء أثره بمجرد مرور ثلاثة أيام من تاريخ قيام "الشركة" بإخطار "العميل" بأنه أخل بالتزاماته أو تعهداته الواردة بهذا العقد ، ويتم الإخطار بأى من الوسائل الواردة فى البند العاشر من هذا العقد ، وفى هذه الحالة يحق لـ "الشركة" كنانث اتفاقى لـ "العميل" أن تقوم ببيع كل أو جزء من الأوراق المالية محل هذا العقد لتسوية مديونيات "العميل" وذلك بأى سعر من أسعار السوق المتاحة وذلك فور انتهاء المدد المذكورة بعاليه دون قيام "العميل" بتسوية المديونية المستحقة عليه .

البند الخامس : الضمانات المقدمة من العميل

- 1- ضمانا و تأمينا لسداد قيمة المديونية المستحقة على "العميل" – من أصل وعوائد وعمولات ومصاريف ومقابل تمويل – يخصص "العميل" لـ "الشركة" الأسهم المملوكة له والمحفوظة لدى أمين الحفظ بموجب عقد أمناء الحفظ ، كما يوافق "العميل" على أن جميع الأوراق المالية المحتفظ بها بحسابه التى تم أو سيتم شرائها بموجب هذا التمويل تعتبر مجمدة تأمينا لسداد المديونية المستحقة عليه ، كما يلتزم "العميل" بسداد نقدى قدره نسبة 50% من قيمة الأسهم المطلوب شرائها بالهامش على أن يتم إيداعها بحسابه المخصص لهذا الغرض أو أى نسبة أخرى طبقا للبند الثالث بعاليه أو أن يقدم "العميل" أحد الضمانات الآتية بذات القيمة :
- خطابات ضمان مصرفية غير مشروطة صادرة لصالح "الشركة" من أحد البنوك المصرية أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزى المصرى.
 - تجميد ودائع لدى أحد البنوك المصرية أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف ورقابة البنك المركزى المصرى لصالح "الشركة" ويجوز تسجيلها بناء على طلب "الشركة" دون اشتراط موافقة "العميل" على أن يتم تقييمها بنسبة 90% من أصل مبلغ الوديعة .
 - 2- يجوز لـ "العميل" أن يقدم لـ "الشركة" أى أوراق مالية يتوافر بها الشروط الواردة بالبند السابع من هذا العقد ثم يحصل على تمويل بحد أقصى قدره 50% من قيمتها السوقية فى تاريخ تقديمها أو أى نسبة أخرى تحددها الهيئة العامة للرقابة المالية وذلك وفقا لما تحدده وتوافق عليه "الشركة" على أن يكون من حق "العميل" فى هذه الحالة استخدام مبلغ التمويل وفقا لرؤيته بشرط موافقة "الشركة" على هذا الاستخدام.
 - 3- يجوز لـ "الشركة" فى حال زيادة نسبة مديونية "العميل" إلى القيمة السوقية للأوراق المالية عن الحد المبين فى البند الثالث بعاليه أن تطلب من "العميل" ضمانات أخرى أو بأن يسدد الفارق نقدا ، وفى حال عدم تنفيذ "العميل" لهذا الطلب يكون مخلا بالتزاماته الواردة بهذا العقد . ومن المتفق عليه بين الطرفين أنه يحق لـ "العميل" فى أى وقت سداد كل أو جزء من باقى قيمة الأوراق المالية محل هذا العقد .

البند السادس : حق الإدارة

- 1- يوافق "العميل" ويفوض "الشركة" فى إدارة حساباته الخاصة ببيعا وشراء ، وذلك بالنسبة لأوراقه المالية محل الشراء بالهامش أو المقدمة كضمان .
- 2- كما يقر "العميل" بعدم أحقيته فى التصرف بأى نوع من أنواع التصرف فى الأوراق المالية محل الشراء بالهامش أو تلك المقدمة كضمان والمحفوظة لدى أحد أمناء الحفظ إلا بعد موافقة "الشركة" الكتابية على ذلك .
- 3- يقر العميل بأحقية الشركة فى تجميد الرصيد والتصرف بالبيع فى كل أو جزء من الأوراق المالية والسندات المملوكة له أو تسهيل خطابات الضمان البنكية أو بيع أسهم وأذون الخزانة المقدمة كضمان منه لضمان عمليات التداول بالهامش، و ذلك فى الحدود التى تمكنه من تغطية الرصيد النقدي المدين المكتشف للطرف الثاني نتيجة عدم سداد قيمة عمليات شراء أوراق مالية أو سندات حسب ما ورد فى العقد بالإضافة إلى العمولات و تكاليف التمويل و كذلك المصروفات التى تترتب على عدم السداد وذلك على حسابه وتحت مسؤوليته وذلك دون الرجوع له أو إخطاره قبل اتخاذ أى إجراءات بيع.

- (ومن المعلوم أن المقصود بالأوراق المالية و السندات فى هذا البند تلك الأوراق محل التعامل بالهامش أو المقدمة كضمانات أصلية أو إضافية محل هذا العقد)
- 4- فى حالة عدم تغطية حصيلة البيع أو تسهيل الضمانات للرصيد النقدي المدين يحق للشركة الرجوع على العميل للوفاء بباقي الدين، مع تحمله كافة الأعباء المترتبة على ذلك بما فى ذلك العوائد القانونية .

البند السابع : الأوراق المالية محل التمويل

- 1- من المتفق عليه أنه لا يجوز أن يكون محل الشراء بالهامش إلا الأوراق المالية التى تتوافر فيها المعايير التى تضعها إدارة البورصة وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية وتوافق عليها "الشركة".
- 2- يقوم "العميل" بإصدار أوامر شراء وبيع الأوراق المالية بالهامش لـ "الشركة" وذلك وفقا للوسائل المعدة والمتفق عليها ، ويحق لـ "الشركة" الامتناع عن تنفيذ أى عملية شراء أو تمويل وفقا لهذا النظام إذا كان صافى رأسمال "الشركة" منخفضا عن الحدود الواردة فى معايير الملاءة المالية الصادرة عن الهيئة أو إذا كانت ستؤدى إلى تجاوز مجموع المبالغ المستحقة لـ "الشركة" أو ما

توقيع العميل :

يحتفظ به من ضمانات بالنسبة لورقة مالية واحدة نسبة 60 % من الأموال المتاحة لعمليات الشراء بالهامش وفقا لما تحدده الهيئة في هذا الشأن أو ستودى إلى تجاوز مديونية "العميل" أو المجموعة المرتبطة من العملاء نسبة 60 % من الأموال المتاحة لعمليات الشراء بالهامش وفقا لما تحدده الهيئة في هذا الشأن أو في حالة عدم توافر مبلغ التمويل لدى "الشركة" بأى وجه من الوجوه .

3- وافق "العميل" على قيام "الشركة" بالإطلاع على حساباته من الأوراق المالية لدى أى جهة وخاصة شركة مصر للمقاصة أو أى من أمناء الحفظ أو أى من شركات الاستعلام أو التصنيف الائتماني أو أى جهة أخرى تراها "الشركة" وذلك للوقوف على ملاءة العميل ومدى التزامه بتعهداته .

البند الثامن : استرداد الضمانات

1- يحق لـ "العميل" بمقتضى هذا العقد الوفاء بباقي ثمن الأوراق المالية فى أى وقت كما يحق له طلب استرداد كل ما يزيد من الضمانات المقدمة منه لـ "الشركة" للوفاء بالتزاماته إذا انخفضت نسبة مديونيته عن 50% أو النسبة التى تحددها الهيئة أو استخدامها كضمان فى أى عمليات شراء أخرى يراها .

2- يحق لـ "العميل" استبدال الأوراق المالية المقدمة منه كضمان لـ "الشركة" بأوراق مالية أخرى بشرط أن تقبلها "الشركة"

البند التاسع : آثار التجميد

1- يقر "العميل" أن من حق "الشركة" أن تجمد لصالحه أى أسهم مجانية أو أسهم زيادة رأس المال أو أسهم التجزئة لجميع الأوراق المالية المحفوظة لـ "العميل" لدى أمناء الحفظ كما يقر بأحقية "الشركة" فى تحصيل قيمة كوبونات جميع تلك الأوراق المالية فى مواعيد استحقاقها ، واستخدام القيمة المحصلة فى سداد جزء أو كل المديونية المستحقة على "العميل" لـ "الشركة" ، من أصل وعوائد وعمولات ، ويعتبر توقيع "العميل" على هذا العقد تفويضا منه لـ "الشركة" كنانب اتفاهى عنه بالقيام بهذا الإجراء دون الرجوع إلى "العميل" ، دون أن يخل هذا بالتزام "العميل" بسداد المديونية المستحقة عليه فى موعدها ومن مصادره الخاصة.

2- يلتزم العميل بنقل وتجميد كل الأوراق المالية التى سيتعامل عليها وفقا لهذا النظام (الشراء بالهامش) أو التى يقدمها كضمان إلى أمين حفظ تعتمده "الشركة" كما يضمن "العميل" سلامة هذا التجميد ونفاذه ويتعهد بأن لا يؤتى عملا يحول دون استعمال "الشركة" لحقوقها المستمدة من هذا العقد أو ملحقاته .

3- دين "الشركة" غير قابل للتجزئة وعليه فإن كل سهم من الأسهم محل هذا العقد ضامن لسداد الدين بالكامل ومستحقته .

البند العاشر : التزامات العميل

1- يقر "العميل" بصحة كافة بياناته الواردة بصدر هذا العقد وأيضا الواردة فى العقد المبرم مع أمين الحفظ ، ويتعهد بتنفيذ جميع الالتزامات الواردة على عاتقه بموجبها .

2- يتعهد "العميل" بأن يحافظ على نسبة الضمانات المقدمة منه لـ "الشركة" وبحيث تكون دائما نسبة المديونية إلى الضمانات لا تتجاوز نسبة 50% وبما لا يقل عن 80% بالنسبة للسندات الحكومية أو أى نسب أخرى وفقا لما هو موضح فى البند الثالث بعاليه كما يتعهد "العميل" بالسداد النقدى أو بتقديم ضمانات إضافية عند زيادة نسبة مديونيته إلى القيمة السوقية للأوراق المالية محل الشراء عن الحدود الواردة فى هذا العقد .

3- من المتوقع عليه أنه يحق لـ "الشركة" إعادة تقييم الأوراق المالية ، وأنه إذا تبين لها نتيجة ذلك أن مديونية "العميل" قد تتجاوز نسبة 60% ونسبة 85% بالنسبة للسندات الحكومية من قيمتها السوقية بسعر الإقفال وتقوم "الشركة" بإبلاغ "العميل" عن انخفاض نسبة الضمانات إلى قيمة المديونية المستحقة وبضرورة تخفيض هذه النسبة سواء بالسداد النقدى أو بتقديم ضمانات أخرى ويتم هذا الإبلاغ بأحد الوسائل الآتية :

- الهاتف ويعتبر قد تم إبلاغ "العميل" بمجرد إثبات أن "الشركة" قد اتصلت هاتفيا بـ "العميل" على أى من الأرقام الخاصة بـ "العميل" حتى لو لم يقم "العميل" بالرد .

- الفاكس وذلك على رقم فاكس "العميل" الموضح بهذا العقد .

- البريد الإلكتروني وذلك على عنوان البريد الإلكتروني لـ "العميل" المدون بصدر هذا العقد .

- رسائل شبكة المحمول (SMS) وذلك على هاتف المحمول لـ "العميل" المبين بصدر هذا العقد .

4- يكون للشركة اتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالية وتسجيل الضمانات المقدمة من العميل للوصول بنسبة مديونيته إلى (50 %) من القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراة بالهامش ، أو (80 %) بالنسبة للسندات الحكومية فى الحالات التالية :

- إذا لم يقم العميل بتخفيض نسبة مديونيته عن النسبة المشار إليها وذلك بعد مرور يومي عمل من إخطاره وفقا للألية المتفق عليها بالعقد المبرم بينهما ولم يقدم ضمانات إضافية.

- إذا بلغت نسبة مديونية العميل (70 %) من القيمة السوقية للأوراق المالية أو (90 %) من القيمة السوقية للسندات الحكومية .

5- فى حال إخلال "العميل" لأى من بنود هذا العقد أو ملاحقه يحق لـ "الشركة" بيع الأسهم المجمدة دون التقيد بأى أحكام أو أى إجراءات منصوص عليها فى أى قوانين أخرى ، بحيث يحق لـ "الشركة" بيع الأوراق المالية المخصصة كضمان فى حالة هبوط سعرها بحيث يخشى أن تصبح غير كافية لضمان سداد المديونية المستحقة على "العميل" من أصل وعوائد وعمولات ، ويتم ذلك بعد إبلاغ "العميل" عبر أى وسيلة من الوسائل سالفه الذكر والواردة فى ضوابط الهيئة العامة للرقابة المالية .

6- حفاظا على حقوق "الشركة" فى حالة تعذر إبلاغ العميل بأى من الوسائل يحق لـ "الشركة" التصرف بالبيع للأسهم المجمدة تحت يدها وذلك بعد مرور يومين عمل من يوم محاولة الإبلاغ ، على ألا يكون ذلك السبب يرجع إلى "الشركة" .

- 7- في حال فقد أى من الأوراق المالية المشتراة وفقا لهذا النظام أو المقدمة كضمان أى شرط من المعايير التى تضعها إدارة البورصة أو إيقاف التعامل عليها من قبل السلطات المختصة يكون من حق "الشركة" مطالبة "العميل" باستبدال هذه الأوراق المالية بأخرى تكون مقبولة لها ويحق لها بيعها دون أى إنذار وذلك إذا لم يقم "العميل" بعملية الاستبدال خلال يومين عمل من إخطاره وبأوراق مالية تكون مقبولة لـ "الشركة".
- 8- يشترط ألا تزيد نسبة التركيز للورقة المالية الواحدة للعميل الواحد عن (60%) من الحد الأقصى المتاح لمحظة العميل فى تاريخ الشراء ، كما يوافق على حق الشركة فى بيع أسهمه بدون إخطار مسبق فى حالة تجاوز نسبة ملكيته (75%) من إجمالي قيمة التمويل الممنوح له فى ورقة مالية واحدة أو تجاوزت نسبة مديونيته (50%) من إجمالي قيمة المحفظة محل الشراء بالهامش .
- 9- يقر "العميل" بأنه ليس من حقه الرجوع قانونا على "الشركة" أو مطالبتها بأى طريقة من الطرق بأى تعويضات أو أموال أو أوراق مالية فى حال إذا استخدمت "الشركة" أيا من حقوقها الواردة فى هذا العقد وخاصة حقها فى بيع الأوراق المالية المحفوظة باسم "العميل" إذا أخل بأى من التزاماته وذلك إذا ما ارتفعت أسعارها سواء فى الحال أو فى المستقبل .

البند الحادى عشر : أحكام عامة

- 1- يلتزم "العميل" بسداد مقابل تكلفة تمويل على رصيده المدين فيما لايزيد عن (50%) بواقع سعر فائدة 15٪ سنويا قابلة للتغيير كما يلتزم بسداد مصروفات إدارية قدرها٪ شهريا من قيمة أعلى رصيد مدين له تدفع شهريا، أما فيما يتراوح بين رصيد مدين (50%) حتى (70%) من إجمالي الضمانات المقدمة يستحق عليها فائدة إضافية قدرها 2٪ بالإضافة إلى الفائدة المتفق عليها أعلاه . هذا بالإضافة إلى مصروفات وعمولات السمسرة والحفظ المركزى وصندوق حماية المتعاملين وأى عمولات أخرى واردة فى عقد فتح الحساب الموقع من "العميل" وأى عمولات أو مصروفات أخرى لازمة لتنفيذ العملية بالبورصة ، ويوافق "العميل" على قيام "الشركة" بتحميل حسابه بكافة هذه المبالغ يوميا مع خصمها شهريا من حسابه ويحق لـ "الشركة" تعديل هذه العمولات وأسعارها مستقبلا دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو أى إجراء آخر .
- 2- كل نصيحة بتوصيات من "الشركة" تتم بناء على المعلومات المتاحة وبغرض خدمة "العميل" لا تعتبر ضمانا لقيمة الورقة المالية وأدائها المستقبلى ، حيث قد يؤدي تذبذب الأسعار إلى الربح أو الخسارة لا تكون "الشركة" مسؤولة عنها ، كما أنها غير مسؤولة عن العمليات التى تقوم إدارة البورصة أو الهيئة العامة للرقابة المالية بإلغائها أو إجراء التنفيذ العكسى لها .
- 3- يقر "العميل" بإمامه بكافة مخاطر عمليات شراء الأسهم بالهامش ويقر بأنه تسلم بيانا موضحا فيه على وجه التفصيل مفهوم الشراء بالهامش وكافة الإجراءات والمزايا والمخاطر والأحكام الأساسية .
- 4- يقر "العميل" بأنه المالك الأصلي والمستفيد الوحيد من فتح هذا الحساب وبأن جميع مصادر أمواله هى مصادر مشروعة ، ويقوم باستيفاء النموذج الخاص بذلك . كما يلتزم "العميل" بموافاة "الشركة" بأية بيانات إضافية قد تطلبها منه لتحديد مصادر الأموال المستثمرة فى شراء الأوراق المالية طبقا لأحكام القانون رقم 80 لسنة 2002 الخاص بمكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 620 لسنة 2001 وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 4 لسنة 2003 وكذا النموذج المعد بمعرفة الهيئة فى هذا الشأن وذلك تطبيقا لمبدأ "اعرف عميلك".
- 5- العناوين والبيانات المبينة بصدر هذا العقد تعتبر محلا مختارا لطرفيه توجه عليها كافة المراسلات والإبلاغات ، وفى حال تغييرها يجب إخطار الطرف الآخر بذلك بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول ، ولا يسرى هذا التغيير فى حق "الطرف الآخر" إلا بعد استلامه لهذا الخطاب ويقر "العميل" بأنه إذا لم يرسل اعتراض على أى من كشوف الحساب المرسله إليه من "الشركة" على عنوان المراسلات المسجل فى هذا العقد خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المحدد لإرساله (أول كل شهر ميلادى) أن يبادر بطلبه من "الشركة" خلال أسبوع آخر فإذا لم يطلبه فى خلال هذه المدة فلا يحق له الاحتجاج بعدم وصوله فضلا عن أنه تعتبر صور خطابات "الشركة" وإخطاراتها إثباتا للإرسال ولما تحتويه تلك الكشوف .
- 6- تسرى على هذا العقد أحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له وجيع أحكام القوانين الأخرى ذات الصلة والارتباط وقانون التجارة رقم 17 لسنة 1999 .
- 7- لا يجوز تعديل هذا العقد إلا كتابة وبتوقيع الطرفين أية إخطارات ترسل إلى أو تسلم على العنوان المحدد فى صدر هذا العقد تعتبر صحيحة ومنتجة لأثارها ويقر "العميل" بأنه اطلع على كافة البنود الواردة بهذا العقد وعددها اثنا عشر بندا وأنه لا يوجد أى كشط أو شطب فيما ورد مطبوعا فى متن العقد .

البند الثانى عشر : الاختصاص القضائى

أى نزاع قد ينشأ فى تنفيذ أو تفسير هذا العقد أو ملحقاته يتم تسويته بطريق التوفيق تحت رعاية الجمعية المصرية للأوراق المالية وفى حالة عدم التوصل لحل مرضى للطرفين يتم حسم النزاع عن طريق التحكيم وفقا لأحكام قانون التحكيم فى المواد المدنية والتجارية الصادرة بالقانون رقم 27 لسنة 1994 ووفقا لقواعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم عن طريق محكم فرد ويكون مقر التحكيم بمدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية ويكون التحكيم باللغة العربية .

الطرف الثانى (العميل)

الطرف الأول (الشركة)

..... الاسم

..... التوقيع